

قرار رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١٢

بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٥

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
للعاملين المدنيين بمصلحة أمن المواني

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية
غير المصرفية .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة .

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (١٦٤) لسنة ١٩٩٣ بقبول
تسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين المدنيين بمصلحة أمن المواني برقم (٤٥٩) .

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٧/٦/٢٠١١ بالموافقة
على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة
وتعديل أنظمتها الأساسية وتصنيفاتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠
بجلساتها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/١/٣ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق
المشار إليه .

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة المؤرخة

٢٠١٢/٢/٩ .



قرار

مادة (١) : يستبدل بنصي المادة (٦/١٣) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) والمادة

(٤٩) من الباب العاشر (أحكام عامة) النصين التاليين :

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٣) : توظف أموال الصندوق في القنوات الاستثمارية على الوجه التالي :

(٦) ٢٥% على الأكثر لمنح قروض نقدية وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية

المستحقة للعضو في حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة على منح القرض

وذلك بالشروط التالية :

(أ) أن يتم سدادده على أقساط شهرية متساوية وبحد أقصى ٣٦ شهر .

(ب) أن يتعهد العضو بسداد قسط القرض بالخصم من المرتب الشهري .

(ج) يتم تحديد مصاريف للقرض بمعدل ٨% من قيمته عن كل سنة من سنوات السداد .

(د) يتم سداد الأقساط اعتباراً من الشهر التالي لمنح القرض .

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٤٩) :

يرجع في شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم

الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة في هذا

النظام إلى التقرير الاكتواري (وملاحقه إن وجدت) وأقرته الهيئة عن فحص المركز

المالي للصندوق .

مادة (٢) : يسري هذا القرار اعتباراً من ٢٧/٦/٢٠١١ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د. عادل منير
عادل منير
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦